المحاضرة رقم (08)

تابع (المشكلات الحضرية المجتمعية)

2 ـ مشكلة الفقر الحضري:

يعد الفقر الحضري (La pauvreté Urbaine) في مقدمة المشكلات التي تواجه المجتمعات المتقدمة والنامية، وهي في الوقت نفسه ظاهرة عالمية، وإن حجمها وأبعادها تتفاوت حسب نظره كل مجتمع إليها، كما إنها تعد من المشكلات الاجتماعية المعقدة والشائكة في المجتمعات، فالفقر الحضري إذن صفة طبيعية لطبيعة التمايز الاجتماعي في المدينة ومشكلة حضرية استأثرت وما زالت تستأثر باهتمام الباحثين والدارسين من مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية.

والجدير بالذكر أن هذه الظاهرة ليست حديثة العهد، بل قضية ارتبطت بالمدينة الأوروبية منذ فجر الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر، والتي تطلبت يد عاملة كبيرة، ونتج عن ذلك هجرة الريفيين الفقراء إلى المدن الصناعية، ومع تطور الحياة الحضرية بشكل سريع في دول العالم، بدأت الكثير من المدن تعاني من ظاهرة الفقر خاصة مدن البلدان النامية.

ضمن هذا المنظور يعرف الفقر الحضري: " بأنه ظاهرة تتشكل وفق ظروف خاصة بكل مجتمع، إذ تلعب فيه الأسباب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية دورا واضحا في تحديدها"، كما أن الفقر يكون أكثر بروزا في المدينة، بسبب تطور الأساليب الحضرية وزيادة اللاتجانس والفردية.

ومن الملاحظ، أن ظاهرة الفقر الحضري هي ظاهرة ملموسة وواضحة بتلك المناطق المتخلفة والتي تعبر عن تناقضات البناء الاجتماعي الحضري القائم على الاستغلال واللامساواة.

وبالنظر إلى تفسير مفهوم الفقر الحضري نرى إن ظاهرة الفقر الحضري منتشرة في معظم دول العالم، ولكن مع اختلاف نسبتها بين الدول، بسبب التحضر السريع وتزايد الفقر في المناطق الحضرية لمعظم أنحاء العالم وكون الدخل في الحضر أعلى بصوره عامة، وإن الوصول إلى الخدمات أكبر، فان الفقراء من سكان المدن قد يعانون من بعض نواحي الفقر أكثر مما تعانيه العائلات الريفية، فالفقير في الحضر يسكن بصوره نمطية في الأحياء الفقيره، وكثير ما يكون عليه أن يقنع بالازدحام الفظيع والأحوال الصحية السيئة والمياه الملوثة.

وهذا ما تؤكده بعض المحاولات الأولية التي بذلت لحصر المشكلات المعاصرة لفقراء الحضر، في ضوء عدة مؤشرات، أشار إليها تقرير الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، إذ يذهب إلى أن غالبية فقراء الحضر يعيشون في مساكن متدنية النوعية، مزدحمة، بنيت ذاتيا، وقلما تصل إليها المرافق العامة التي يتمتع بها القادرون، وافتقار الفقراء إلى الإمداد بالمياه الصالحة للشرب واللازمة للنظافة، وافتقارهم للمواد اللازمة للتخلص

من الفضلات والنفايات الأخرى، وعدم التمتع بالخدمات التي تدل على الحياة والتنمية الإنسانية التعليم الخدمات الصحية، أسواق الغذاء...الخ، إضافة إلى كون الفقراء أكبر عرضة للتلوث الكيميائي، والضوضاء، طبيعة مساكنهم تمنعهم عن حماية أنفسهم من الأخطار، بل حتى عاداتهم التقليدية تسهم دون قصد في خلق الأمراض والعلل، كالنظافة الشخصية وطريقة تحضير الطعام لأن سوء التغذية وعدم كفاية الغذاء يضعفان مقاومة الجسم للأمراض.

ومنه يمكننا حصر أسباب الفقر الحضري في الدول النامية للأسباب داخلية تتمثل في طبيعة النظام السياسي والاقتصادي السائد في البلاد، فالنظام الذي لا يشعر فيه المواطن بالأمن والاطمئنان ويزيد الأمر إذا تضاعف العامل السياسي بعامل الاقتصادي، كالإنفراد بالحكم والثروة وبالطرق غير مشروعة نتيجة انتشار الفساد، حيث يتزايد الاستبداد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهي من الأمور التي تسبب اتساع رقعة الفقر، هذا فضلا عن الحروب الأهلية والاضطرابات وانعدام الأمن.

وكذلك سبب انخفاض الدخل فالأزمات الاقتصادية وما ينتج فيها من ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الأجور وتقليل الأنشطة الاقتصادية، وصعوبة الحصول على الائتمان إذ يعيش الفقراء عند حد الكفاف وأحيانا دونه، ومن الصعب الحصول على دخل أفضل.

كما أن النمو السكاني من أحد أسباب الرئيسية للفقر الحضري وكذلك من مسببات الفقر الحرمان من الخدمات الأساسية كمياه الشرب، والصرف الصحي، وفرص التعليم والرعاية الصحية، وتوفير الأمن وغيرها.

إن التوسع الحضري وضعف البنى التحتية إحدى الأسباب المعاصرة التي يتسم بها الفقر في المناطق الحضرية هي أن البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل تتحمل العبء الأكبر من سكان المدن الفقراء، حسب الأرقام الحالية والمتوقعة: فثمانون في المائة من فقراء الحضر في العالم يعيشون في البلدان النامية، وسيستمر العالم النامي في تسجيل أعلى معدل للنمو الحضري. وبحلول عام 2030، سيعيش 93 في المائة من سكان الحضر في العالم في البلدان النامية، 80 في المائة منهم في أفريقيا وآسيا وحدهما، غير أن قدرة المدن على توفير البنى التحتية والخدمات الأساسية لم تجارِ وتيرة التوسع الحضري، ففي عام 2001 كان نحو87 في المائة من سكان الحضر في أقل البلدان نموا يعيشون في أحياء فقيرة، بالمقارنة بـ 6 في المائة في العالم المتقدم.

كما ترتبط الأسباب الخارجية للفقر الحضري بعدد من العوامل يأتي في مقدمتها الاستعمار، كذلك من بين الأسباب غير الظاهرة نقص المساعدات الدولية، أو سوء توزيعها في البلدان التي يسود فيها الفساد في الحكم، هذا فضلا عن عرقلة التبادل الأفقي، وعن التلاعب بأسعار المواد الأولية، والرضوخ لإدارة الأقوى، والى شروط الدول المانحة إما بشكل مباشر أو عن طريق قرارات وخطط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والذي يعمل

على تسهيل الحصول على القروض للدول النامية ثم تراكم الديون، المديونيات لتمتص أقوات الضعفاء وزيادة نفوذها، وخير مثال على ذلك موقف فرنسا من إفريقيا والتي تعتبر من الدول المانحة لإفريقيا، خوفا من منافسة الولايات المتحدة الأمريكية في الفوز بالأسواق الإفريقية.

3 ـ مشكلة التهميش الحضري:

يمثل موضوع الهامشية الحضرية قضية اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية بأشكالها المختلفة من قهر، استغلال و حرمان...الخ، والتي تؤكد على معاناة الفئات المدينية الدنيا، من بؤس وشقاء، وتزداد هذه الصورة وضوحا إذا أدركنا واقع هذه الظاهرة الهامشية Marginalité كظاهرة ملموسة وواقع اجتماعي واقتصادي وسياسي للفقراء، إذ تشكل كتلة كبيرة في التشكيلة الاجتماعية الراهنة وتصبح موضوعا للصراع والخطابات المتطرفة وتغيير موازين القوى.

لقد شهدت السنوات الأخيرة تحولات عميقة في البنية الاجتماعية والطبقية، وتعاظم دور العديد من الفئات في تحديد اتجاهات التطور حيث عجلت السيرورة الاقتصادية والاجتماعية في بلدان العالم الثالث لمزيد من تفتيت البنى والعلاقات الاجتماعية القديمة وانقراض العديد من المهن وانتقال الناس إلى مهن جديدة، واقترن ذلك بتنامي عدد العاطلين عن العمل، والهجرة المتزايدة من الريف إلى المدينة بحثا عن العمل في ضوء وصول التنمية إلى أفقها المسدود وعجزها عن حل المشاكل، حيث برزت إشكالية الإفقار المعمم كإحدى الملامح المميزة للتنمية.

يوصف التهميش كمصطلح اجتماعي للواقع الاجتماعي والاقتصادي لمن يعيشون خارج الأطر الاجتماعية التقليدية، ورغم أن ممارسات الإقصاء نحو الأفراد والجماعات والمناطق يعود إلى بداية الزمن، فإن المصطلح لم يبرز إلا على خلفية أزمة السبعينيات من القرن الماضي حيث وفرت التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الناتجة عن الأزمة الظروف المناسبة لإجراء نقاش جديد للمعاني والاستخدامات لمصطلحات مثل الفقر والإقصاء.

وفي حين كان لمصطلح الفقر تراث طويل من التعريفات وترسيم الحدود والتطبيقات الكمية والنوعية، فقد كان الإقصاء يأخذ طريقه أولا ببطء ثم بسرعة أكبر في البلدان اللاتينية في أوروبا، ثم دخلت مفرداته مؤسسات الاتحاد الأوروبي خلال البرنامج الثالث لمكافحة الفقر.

وعلى الرغم من الطبيعة الملتبسة لمصطلح التهميش كمفهوم فقد تم صقله تدريجيا وأظهر قدرة على تفسير تراكم عمليات لها أصولها في قلب السياسة والاقتصاد والمجتمع، وتحديد المسافة بين الأفراد والجماعات والمجتمعات، في علاقتها مع مراكز السلطة والموارد والقيم السائدة، كما بات من الواضح بشكل متزايد أن مفهوم الإقصاء يكمل ذلك المتعلق بالفقر.

كما يطلق مصطلح التهميش الحضري للتدليل على الحرمان والتسلط على من يقع عليهم من الناس وبيئاتهم والمقصود به الإيقاع و إيذاء فئة أو شريحة أو مجتمع محلي أو إقليم معين داخل البلد أو خارج البلد، بفعل ما تفرضه القوانين الداخلية والخارجية أو تضافرهما معا عبر عقوبات اقتصادية ودبلوماسية، ولكن قد تتظافر بعض العوامل الداخلية كأن تكون منطقة ما متخلفة اقتصاديا عن باقي المناطق في الوطن أو أن تتعرض تركيبتها السكانية إلى نوع من الاضطهاد العرقي أو الديني وهنا يمكن لظاهرة التهميش أن تكون معاشة. لذلك فالتهميش يحدث عبر الآتي:

1 ـ الاستعمار الخارجي المباشر أو الوقوع تحت الحماية لدولة أخرى أجنبية لتسير المجتمع بمعرفتها.

2 ـ غالبا ما تفرز مركزية الحكم وتفضي إلى ما يسمى بالاستعمار الداخلي، حيث تتمتع جماعة ما أوإقليم أو طائفة وتستولي على السلطة والثروة في المجتمع على حساب باقي الأقاليم والمناطق وقاطنيها، أو عن طريق التعاون الوثيق ما بين الدول الاستعمارية واحتكاراتها وبتأييد لها مع فئات تابعة لها داخل الوطن لتغلب مصالح طبقة معينة ولمصالح الدول الاستعمارية على حساب المناطق في البلد ومجتمعه.

و يعرف في الكثير من الدراسات الاجتماعية بمصطلح الهامشية، والذي ارتبط عموما بالفقر والحرمان واللامساواة الاجتماعية والاقتصادية لما للسكن من أثار اقتصادية وسياسية، و هناك من عرفه بأنه: "وضع متدن في إطار نظام للتدرج الاجتماعي يتولد عنه محاصرة فئة اجتماعية وعزلها عزلا كليا أو جزئيا" فهو حالة من الإقصاء، كما يرتبط التهميش بعدة ميادين في الحياة الحضرية فمنه:

التهميش السياسي: يعرف بأنه عدم اكتراث الفرد بما يدور حوله في الميدان السياسي، فالهامشي لا يساهم في المؤسسات النظامية و لا الأحزاب، ولا يشارك في الانتخابات أو أي نوع من أنواع صنع القرار، بحكم الضغوط الحياتية والنظامية، ووضعه الذي لا يتيح له إلا التفكير في توفير قوت الحياة اليومي، فالتهميش السياسي هو عزل وإقصاء مقصود أو غير مقصود لفئة من أفراد المجتمع بخصوص اتخاذ القرارات السياسية الهامة في حياتهم، بسبب امتناعهم عن ذلك وانشغالهم بالبحث عن المتطلبات الضرورية للحياة.

حيث ركزت العوامل السياسية للتهميش على غياب ثقافة المشاركة والديمقراطية باعتبارها المسئولة عن تحديد مستويات إدماج الأفراد والجماعات أو إقصائهم، ولذلك يعتمد تحليل الإقصاء السياسي على دمج قضايا حقوق المواطنين والحواجز التي تُعيق ذلك، حيث ينتج الإقصاء السياسي عن انعدام مشاركة غالبية أفراد المجتمع في الآليات المؤسسية المعنية بإدارة الشأن العام.

التهميش الاقتصادي: يرتبط بمستويات الفاعلية لمختلف المؤشرات المحددة للتنمية سواء المتعلقة بالجانب البشري، أو المادي أو كلاهما، حيث أنه: " الانخفاض الشديد في مردود الجماعات الممارسة لأنشطة اقتصادية غير مشروعة، واستخدامها لوسائل مختلفة، الأمر الذي يجعل مساهمتها في التنمية الاقتصادية معدومة كما

يظهر في كيفية توزيع الثروة في المجتمع ومن تم تنقسم الفاعلية الاقتصادية إلى فاعلية ايجابية وفاعلية سلبية، تقاس الأولى بمدى رضا المواطنين على منتخبيهم ومشاريع التنمية والمشاركة والتعبئة والعكس بالنسبة للثانية.

التهميش الاجتماعي: تظهر العلاقة بين مفهوم التهميش والتنمية الاجتماعية من أن " التهميش ليس تخلفا اقتصاديا كما يعتقد الكثير، بل هو يرتبط بقضية أبعد وأشمل، ألا وهي مشكلة التنمية الاجتماعية، فالمتتبع للدراسات الحضرية الاجتماعية يقر بأن المهاجرين ليسوا أناسا فقراء وحسب، هم أيضا حضريون غير متكاملين وغير منصهرين ثقافيا، ومنعزلون مكانيا " ، وبذلك يعبر التهميش عن عدم إمكانية الاندماج في المجتمع الذي يعيشون فيه نظرا لعدة أسباب منها عدم الاستفادة من الحقوق الاجتماعية من مسكن، وعمل، وتعليم وصحة.

وقد شهد التاريخ الإنساني العديد من حالات الإقصاء التي ارتكزت على أسباب اجتماعية وثقافية، وأدت إلى إلغاء الآخر، حيث ركزت على عوامل القلق والاستياء الذي يشعر به من يجد نفسه غير قادر على تحقيق طموحاته الشخصية أو طموحات القريبين منه، أو اختيار الإقصاء طوعا وإرادة باعتباره وسيلة لتنشيط الإبداع الفني والفكري لدى فئات اجتماعية معينة، أو خرق القوانين أو الأعراف السائدة، كما ركزت على الحواجز الاجتماعية التي تقيمها مجموعات بشرية لتفصل بينها وبين الآخرين، وتقوم بإقصاء كل من لا ينتمي إليها، وقد يشير ذلك إلى أنه عندما تحدد الجماعات البشرية انتماءاتها من خلال الرجوع المطلق إلى بعض الأطر الثقافية الخاصة تكون بذلك قد أقصت كل من لا ينتمون إلى تلك الأطر.

نستنتج مما سبق أن مفهوم التهميش الحضري يعني الفشل في صياغة عملية دائمة للتهيئة الحضرية الجوارية في منطقة حضرية معينة، فهو مرتبط بالإقصاء وقد يكون مباشر في ظل رفض السلطات تنظيم وتهيئة لبعض الأحياء لاعتبارات قانونية وجغرافية، كما يمكن أن يكون غير مباشر نتيجة غياب لشكل تنمية مستدامة وحوكمة محلية تهدف لإزالة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية في ظل غياب إمكانيات أو إستراتيجيات تنموية واضحة المعالم، وسواء كانت الأسباب مباشرة أو غير مباشرة فالتهميش الحضري يعكس فشل تحقيق أهداف عمليات التهيئة الحضرية ميدانيا.

4 ـ مشكلة الاقصاء الاجتماعي:

تداول الفكر الإنساني على مدى العصور القديمة قيمة المساواة وأهميتها، حيث سعت الشعوب القديمة لتحقيق العدل الاجتماعي وأدخلت ذلك في مذاهبها وفلسفتها ونظمها الدينية والأخلاقية والقانونية، وما زالت المساواة والعدل بعيدين كل البعد على الواقع الاجتماعي، ولكن الفكر الاجتماعي المعاصر وضع بين أيدينا معنى واقعي للعدل والمساواة، فالمساواة هي اندماج الناس في مجتمعهم على صعيد الإنتاج والاستهلاك والعمل السياسي والتفاعل الاجتماعي، أما اللامساواة فتعني الاستبعاد والحرمان والإقصاء عن هذه المشاركة.

وقد شغلت قضية الإقصاء الاجتماعي بال الكثير من علماء الاجتماع، وذلك لأنها تعد سببا مباشرا في تقسيم المجتمعات وظهور بؤر التوتر والانقسام فيها، فالإقصاء الاجتماعي يعمل في تضاد تام مع عملية الاندماج التي تقوم عليها المجتمعات.

إن الإقصاء ظاهرة مستمرة، ظهرت في الماضي و لا زالت تحدث في الحاضر، وسيستمر حدوثها في المستقبل، إذا لم يتم التصدي لها، تؤثر في حياة الملايين من البشر حول العالم الذين يكافحون من أجل البقاء على قيد الحياة في ظل ظروف اجتماعية واقتصادية بالغة الصعوبة، الأمر الذي لا يمكن معه غض الطرف عن هذه الظاهرة التي أصبحت بمثابة مقبرة لهؤلاء الأشخاص الذين يتم إقصاؤهم.

ان مفهوم الإقصاء يولد وينمو من الإقصاء الاقتصادي، غير أن ولادة النظرية الاقتصادية لم تهتم بالإقصاء الاقتصادي على الرغم من أنه يشكل أبرز أوجه الإقصاء، إذ أن المقاربة الاقتصادية تقوم على نموذج الندرة، ويعتبر ضحايا الإقصاء أعدادا فائضة من البشر أو أشخاصا فاشلين أو أشخاصا يصعب تصنيفهم..الخ، ويقوم قياس الإقصاء الاجتماعي على تحليل وضعية الأفراد في سوق العمل، أو تحديد من يوجد داخل هذه السوق أو خارجها، وعلى فكرة وجود سوق عمل بمستويين بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الموازي، وبين القطاع النظامي وغير النظامي، وطبيعة العلاقة بين المشتغلين والعاطلين عن العمل.

ويعتبر الفقر في كثير من البلدان المتقدمة من قبيل البلدان الأوروبية أمرا نسبيا في أغلب الأحيان، ليصبح الإقصاء الاجتماعي شغلها الرئيسي، ويرتكز الإقصاء الاجتماعي على مفهوم الفقر النسبي، فوفقا "لتاونسند" يمكن القول بأن الأفراد والأسر وفئات السكان يعانون من الفقر إذا افتقروا إلى الموارد اللازمة لتحقيق ما هو اعتيادي المستوى، أو على الأقل ما يشجع أو يوافق عليه في المجتمعات التي ينتمون إليها من نوعية غذاء وظروف معيشة وأنشطة يشاركون فيها، وأسباب راحة ينعمون بها.

ويعرف جون هيلر الاقصاء أنه هو نقيض الاندماج، فهو موضوع حيوي كاشف لطبيعة البنية الاجتماعية في أي مجتمع ، فالاستبعاد ليس أمرا شخصيا، و لا راجعا إلى تدني القدرات الفردية فقط بقدر ما هو حصاد بنية اجتماعية معينة، و رؤى محددة ومؤشر على أداء هذه البنية لوظائفها.

وقد لاحظ جوزيف فريزنسكي في تقريره أن " الفقراء يزج بهم في مناطق نادرا ما ينفذ الآخرون إليها، كالأحياء الفقيرة داخل المدن، وأطراف البلدات، والمساكن الريفية المعزولة، وإن ظهروا للعيان فغالبا ما يكون السبب تعرضهم للتشرد في أحيائهم نفسها، وبمعاناتهم العزل الجغرافي والاجتماعي تنقطع صلتهم بالحياة الثقافية والسياسية والمدنية للبلد، وذهب فريزنسكي إلى أن هذا الاستبعاد بعينه هو الذي يحاصر الأسر الفقيرة وأن أي جهود تبذل من أجل الحد من الفقر لا يمكن أن تنجح ما لم تعالج آثار الاستبعاد.

كما يعرف أنتوني جيدينز الإقصاء أو الاستبعاد الاجتماعي بأنه المفهوم الذي يدل على السبل التي تسد المسالك أمام أعداد كبيرة من الأفراد للانخراط الكامل في الحياة الاجتماعية الواسعة، وإذا ما أريد للمجتمع أن تتوفر فيه عناصر التكامل والاندماج، فإنه من المهم أن يشارك أفراده في الخدمات التي تقدمها مؤسسات عامة عديدة، مثل المدارس ومرافق الرعاية الصحية والنقل العام، ومن شأن ذلك أن يعزز معنى التضامن الاجتماعي بين الناس.

وقد عرفت المؤسسة الأوروبية لتحسين ظروف المعيشة والعمل في عام 1995 الاستبعاد الاجتماعي بأنه: " العملية التي يستبعد بها الأفراد أو الجماعات كليا أو جزئيا من المشاركة الكاملة في المجتمع الذي يعيشون فيه " ، وقد حدد توني أتكينسون ثلاث سمات رئيسية للاستبعاد الاجتماعي، هي:

ـ **النسبية:** لا يمكن تقدير الاستبعاد إلا بمقارنة ظروف بعض الأفراد (أو الجماعات أو المجتمعات) بظروف غيرهم، في مكان وزمان محددين.

ـ **الطرف المسبِّب:** يستبعد الأشخاص بفعل أطراف مسبّبة.

ـ **الدينامية:** لا يمكن أن تظهر خصائص الاستبعاد (وآثاره السلبية) إلا مع مرور الوقت في شكل استجابة تراكمية.

و هناك أربعة أبعاد رئيسية لظاهرة الإقصاء الاجتماعي هي:

1 ـ عدم الاستهلاك (أي عدم القدرة على شراء السلع وامتلاك السكن).

2 ـ عدم المشاركة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

3 ـ عدم المشاركة السياسية على المستوى الداخلي.

4 ـ عدم التفاعل الاجتماعي والأسري، وضعف الحماية والتضامن والتكامل المجتمعي.

بينما يصنف " جيدنز " أشكال الإقصاء الاجتماعي في المجتمعات المعاصرة إلى شكلين، الأول: هو الإقصاء اللاإرادي لأولئك القابعين في القاع والمعزولين عن التيار الرئيسي للفرص التي يتيحها المجتمع، أما الثاني: فهو الإقصاء الإداري، حيث تنسحب الجماعات الثرية من النظم العامة وأحيانا من القسط الأكبر من ممارسات الحياة اليومية فيما يطلق عليه ثورة جماعات الصفوة، وتعيش هذه الجماعات داخل مجتمعات محاطة بالأسوار بمعزل عن بقية أفراد المجتمع، وتنسحب من نظم الصحة العامة والتعليم العام والخدمات الأخرى المتاحة بالمجتمع الكبير.

وعلى الرغم من وجود علاقة ارتباط بين الترتيب الطبقي الاقتصادي وظاهره الإقصاء الاجتماعي، فالحقيقة أن الإقصاء ظاهره تتعدى مجرد أن يكون الفرد فقيرا في المجتمع، حيث أن الإقصاء يتميز عن الفقر لأن الإقصاء

يركز على منظومة واسعة من العوامل التي تمنع الأفراد والفئات والجماعات من الفرص المتاحة لأغلبية السكان، فالإقصاء لا يعني بالضرورة نقص المال، رغم أن المال عامل أساسي في تحديد نسبة الإقصاء وشكله، كما يعد نذيرا مبكرا أو علامة أساسية أو مكونا أساسيا للإقصاء الاجتماعي، كما أن الإقصاء يتجاوز المتغيرات الاقتصادية الأخرى كحالة العمل أو الوضع المهني، حيث يمثل مجموعة المشكلات والمعوقات التي تتراكم والتي تفرز شخصا غير مندمج في مجتمعه، والمتمثلة في الحرمان من الحقوق التي تدخل في صلب التعاقد الاجتماعي، وبالحرمان من حق المشاركة في اتخاذ القرار وصناعة المصير، فالإقصاء ناتج من نواتج الحرمان المتعدد الذي يمنع الأفراد أو الجماعات من المشاركة الفعلية في مجالات الحياة المختلفة في المجتمع الذي يعيشون فيه، فالفرد يعتبر مستبعدا اجتماعيا عندما يرغب في المشاركة في النشاطات المقبولة في المجتمع ولكنه لا يتمكن من المشاركة.

ويعد الإقصاء الاجتماعي نقيض الاندماج الاجتماعي Social Inclusion، الذي يعرف بأنه " عملية تحسين قدرات الناس المحرومين، ومنحهم الفرصة للمشاركة في المجتمع، فالاندماج يتضمن سلسلة من العمليات المقصودة التي تقوم بها الحكومات والمؤسسات المعنية، بغرض إعادة اندماج الفئات المستبعدة في المجتمع، سواء كان سبب الإقصاء هو الفقر، أو ضيق مجال المشاركة، أو سوء توزيع الموارد أو التمييز الاجتماعي، ويتطلب تحقيق الاندماج بهذا المعنى تفكيك " القواعد الهيكلية للإقصاء "، وليس مجرد تحسين بعض المؤشرات المتعلقة بالصحة، وبمعدل الالتحاق بالمدارس، وبالتسجيل في قوائم الناخبين، هذا مع ملاحظة أن تحقيق الاندماج لا يتوقف على تحسين قدرة الفرد أو الجماعة على استيعاب متطلبات بقاء النظام الاجتماعي وحسب، بل يتوقف أيضا على درجة الاندماج التي يبديها المجتمع نفسه، على نحو يدفع الفرد إلى الانخراط فيه والمشاركة أو العكس.

بالإضافة إلى هذه الحالات التي عينتها كأصناف للناس المستعبدين، وجدت على الأقل خمسة عشر نوعا من أنواع الإقصاء التي ذكرت في نصوص السياسة الاجتماعية الأوروبية، وهذه تتضمن: التهميش الاجتماعي، الفقر الجديد، الإقصاء القانوني الديمقراطي والسياسي، العوائق غير المادية، الإقصاء من (طريقة الحياة الأدنى المقبولة)، الإقصاء الثقافي (بما فيه العرق والنوع)، إقصاء من العائلة والمجتمع المحلي، إقصاء من دولة الرفاه، فقر طويل الأمد، إقصاء من الحياة السياسية والاقتصادية السائدة، فقر، حالة حرمان، انفصال عن علاقات العمل، إقصاء اقتصادي، إقصاء من سوق العمل.

تمثل هذه الأسماء والتسميات أنواعا من الإقصاء، بمعنى أن هناك أنواعا مختلفة من الإقصاء أو من أشكال الإقصاء المتداخلة، بعض المفردات هذه خصوصا الأربع الأخيرة تميز بشكل أساسي جوانب من الإقصاء الاقتصادي، في حين أن المفردات الأخرى هي جزء أعم من خطابات الإقصاء.

وعموما يشكل الإقصاء حرمانا لما فيه من إفقار لحياه الشخص، وقد توصل الباحثون إلى أن للإقصاء الاجتماعي أبعاد عدة، وأنه موجود في مختلف المجالات والأشكال ، كما أن مفهوم الإقصاء الاجتماعي ليس مفهوما ساكنا في الواقع، بل هو عمليات التهميش والتمييز في الحياة اليومية والتفاعل، إذ أصبح مصطلح الإقصاء جزءا من المفردات الاجتماعية الهامة، ومن المفيد الاعتراف بأن فكرة ومفهوم الإقصاء الاجتماعي لها علاقة مع مفاهيم راسخة في الكتابات عن الفقر والحرمان.

ويرى الباحثون أن هناك بعض المؤشرات التي تدل على الإقصاء الاجتماعي مثل: الصعوبات المالية التي تواجه الأسرة، النقص الشديد في الاحتياجات الأساسية للإنسان، ظروف السكن غير الملائمة، تدني قدرة الفرد في الإدراك الذاتي لحالته الصحية، عدم الرضا عن العمل أو النشاط الأساسي للفرد داخل المجتمع، قلة وندرة الاتصالات مع الأقارب وأصدقاء، ومن الجدير بالإشارة إلى أن الإقصاء الاجتماعي يمكن أن ينشأ عن طرق متنوعة، لكن من المهم التعرف على براعة الفكرة وانتشارها وضرورة توخي الحذر في عدم استخدام هذا المفهوم بشكل عشوائي لوصف كل شكل من أشكال الحرمان.

ويؤكد الباحثون على أن الإقصاء الاجتماعي هو ظاهرة تؤثر على الملايين من الأشخاص الذين يكافحون للبقاء على قيد الحياة بسبب ظروفهم الصعبة سواء في العيش أو العمل، وعلى مر التاريخ تطورت الأشكال التي يتخذها الإقصاء الاجتماعي سواء بخصائصه أو المواقف المعتمدة تجاهه، ويبدو أن الجهات الفاعلة المعنية لا تلعب الدور المطلوب الذي يعكس رغبتها في تخفيض والقضاء على الإقصاء الاجتماعي.